ب ـ استراتيجية إشباع الحاجات الاساسية للسكان والتي رمت الى رفع رفاهية انسان العالم الثالث، ورفض التبعية للخارج، وتحقيق التنمية المستقلة بالاعتماد على النفس، وعدم الاعتماد على آليات السوق لتوزيع الدخل.

التشوهات الاقتصادية في الارض المحتلة

ان التحدّث عن التنمية في الارض الفلسطينية المحتلة ليس بجديد، حيث بدأ الاقتصاديون الفلسطينيون في الداخل والخارج التحدّث عن التنمية وممارسة الأعمال التنموية منذ منتصف السبعينات. وأظهر الواقع ان التجربة التنموية في الارض المحتلة كانت مريرة، وأقل ما يقال عنها انها غير ناجحة، وذلك لأسباب ومعوقات كثيرة تعود الى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، وما نجم عن هذه السياسة من تشوّهات في تركيبته، من جهة، والى الممارسات «التنموية» الفلسطينية الخارجية والداخلية من جهة أخرى. وهذا ما سنتناوله في ما يلي.

في الشهور الاولى التي تلت احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لم تكن هناك سياسة اقتصادية اسرائيلية واضحة المعالم تجاه المناطق المحتلة، وذلك لانشغال اسرائيل بالمسائل الامنية والسياسية المترتبة على الاحتلال، الّا انه سرعان ما تكشفت لاسرائيل حقائق اقتصادية يمكن استخدامها لصالح الاقتصاد الاسرائيلي المحاصر من جانب الدول العربية.

الاجراءات الاسرائيلية

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت اسرائيل خطوات سياسية واقتصادية عدّة، سهّلت على الاقتصاد الاسرائيلي استغلال المعطيات الاقتصادية الفلسطينية من جهة، وساهمت في تشويه الاقتصاد الفلسطيني واضعافه من جهة أخرى، ومن أهم السياسات والممارسات:

١ ـ الاستيلاء على مصادر المياه: من اجل تحقيق هذا الهدف أدخلت اسرائيل، من خلال الاوامر العسكرية، تعديلات عدّة على القانون الاردني الرقم ٣١ لسنة ١٩٥٣، مهملة التغيّرات التي ادخلها الاردن على القانون المذكور في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧. وجاء ذلك ضمن الامرين العسكريين ٩٢ و١٥٨، وكان من نتيجة هذا التعديل حدوث خلل كبير في الوضع المائي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يمكن اجماله في ثلاث نقاط هي[٧].

- تحديد الكميات التي يُسمح لأصحاب الآبار العربية بضخها بما لا يتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً، وهي كميات الاستهلاك قبل عام ١٩٦٧.

- التضييق على مزارعي المناطق المروية بدواعي أمنية، مثل نسف ١٤٠ مضخة، وغلق مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية، وتجريف وهدم قنوات الري على الاغوار، ومحاربة أي مشروع جديد.

- حفر آبار ارتوازية عميقة من أجل تزويد المستوطنات والمعسكرات والمدن الاسرائيلية المجاورة، وقد أدّى هذا الوضع غير المتكافىء في استخراج المياه الى زيادة حصة السلطات الاسرائيلية والمستوطنات من مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث استهلكت المستوطنات والسلطات في منتصف الثمانينات حوالى ٤٨٥ مليون متر مكعب سنوياً؛ بينما استهلك السكان الفلسطينيون حوالى ١١٥ مليون متر مكعب فقط، وذلك للاستخدامات الزراعية والري والشرب، ممّا أدّى الى زيادة